

CCass,27/11/2002,1469

Identification			
Ref 19768	Jurisdiction Cour de cassation	Pays/Ville Maroc / Rabat	N° de décision 1469
Date de décision 20021127	N° de dossier 1070/3/1/2002	Type de décision Arrêt	Chambre Commerciale
Abstract			
Thème Expertises et enquêtes, Procédure Civile	Mots clés Expertise, Convocation des parties par lettre recommandée, Adresse de la convocation, Absence de comparution		
Base légale Article(s) : 63 - Dahir portant loi n° 1-74-447 du 11 ramadan 1394 (28 septembre 1974) approuvant le texte du code de procédure civile (CPC)	Source Revue : Revue marocaine de droit des affaires et des entreprises المجلة المغربية لقانون الأعمال و المقاولات Année : 2007 Page : 100		

Résumé en français

Conformément aux dispositions de l'article 63 du Code de procédure civile, l'expert doit convoquer les parties par lettre recommandée avec accusé de réception à l'adresse figurant dans la requête. Le plaideur dûment convoqué par l'expert à l'adresse de la requête ne peut contester l'expertise.

Résumé en arabe

ان ما تمسك به الطاعن من عدم احترام الخبرة لمقتضيات الفصل 63 من ق م م في غير محله لانه كما اجاب على ذلك الحكم المستأنف فان الخبير قام بما يفرضه عليه الفصل 63 المذكور واستدعى المستأنف بواسطة البريد المضمون مع الاشعار بالتوصل على نفس عنوانه المضمن بالمقال الاستثنائي، وعليه فالحكم جاء سليما بعد ان اخذ بعين الاعتبار نتيجة الخبرة ولو ان المستأنف لم يحضرها طالما انه استدعي لها بصفة قانونية.

Texte intégral

القرار عدد 1469 المؤرخ في 27/11/2002 – ملف تجاري عدد : 1070/3/1/2002

باسم جلالة الملك

بتاريخ 27/11/2002، ان الغرفة التجارية – القسم الأول – من المجلس الأعلى في جلستها العلنية اصدرت القرار الآتي نصه:

بين : كمال وجداني الكائن بالحي المحمدي بلوك 45 رقم 614 مراكش.

نائبه الأستاذ عبد اللطيف احتيتش المحامي بمراكش والمقبول لدى المجلس الأعلى

الطالب

وبين : البنك التجاري المغربي شركة مساهمة في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي 2 شارع مولاي يوسف الدار البيضاء.

المطلوب

بناء على العريضة المرفوعة بتاريخ 17 يوليو 2002 من طرف الطالب المذكور حوله بواسطة نائبه الأستاذ عبد اللطيف احتيتش والرامية

إلى نقض القرار رقم 877 الصادر عن محكمة الاستئناف التجارية بمراكش بتاريخ 25/12/2001 في الملف عدد 799/2001.

وبناء على الأوراق الاخرى المدلى بها في الملف.

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974.

وبناء على الامر بالتخلي والابلاغ الصادر في 30/10/2002.

وبناء على الاعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 27/11/2002.

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما، وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة التقرير من طرف المستشارة المقررة السيدة طاهرة سليم والاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيدة فاطمة الحلاق.

وبعد المداولة طبقا للقانون

بناء على قرار السيد رئيس الغرفة بعدم إجراء بحث وفقا لمقتضيات الفصل 363 من قانون المسطرة المدنية في شان الوسيلة الفريدة.

حيث يستفاد من وثائق الملف ومن القرار المطعون فيه الصادر عن محكمة الاستئناف التجارية بمراكش بتاريخ 25/12/2001 تحت

عدد 877 في الملف عدد 799-2001 ان المطلوب البنك التجاري المغربي تقدم بمقال إلى المحكمة التجارية بمراكش مفاده انه منح

المدعى عليه كمال وجداني (الطالب) تسهيلات بنكية في اطار حسابه البنكي رقم 209 300649R وان هذا الحساب اصبح يسجل

رصيدا دائما لفائده قدره 62222.67 درهم بتاريخ 31/1/1999 ملتصا بالحكم على المدعى عليه باداء مبلغ 62222.67 درهم مع الفوائد

البنكية بنسبة 15.55 % إلى تاريخ التنفيذ والضريبة على القيمة المضافة بمعدل 7 % تحسب على أساس الفوائد والمصاريف و10 %

من مبلغ الدين كتعويض وباداء الفوائد القانونية من تاريخ حصر الحساب الذي هو 31/01/1999 وبعد الامر باجراء خبرة أدلى المدعى

بمقال اضافي التمس الحكم له بمبلغ الدين المتوصل إليه بمقتضى الخبرة المنجزة وهو 65444 درهم فصدر حكم ابتدائي قضى على

المدعى عليه باداء مبلغ 55444 درهم مع الفوائد القانونية ابتداء من 1/2/99 إلى غاية يوم الاداء وتحديد مدة الاجبار في الأدنى

وتحميل المدعى عليه الصائر بنسبة المبالغ المحكوم بها أيده محكمة الاستئناف بمقتضى القرار المطعون فيه.

حيث ينعى الطاعن على القرار خرق القانون المستمد من خرق مقتضيات الفصل 63 من ق م م بدعوى ان القرار المطعون فيه على

قرار الحكم الابتدائي لم يرد على الدفوع المثارة من طرف المنصبة على الخبرة المنجزة في الملف والتي لم تكن حضورية ولا تواجيهية

بين الطرفين خرقا لما يقضي بذلك الفصل 63 من ق م م وايضا مقتضيات الحكم التمهيدي القاضي باجراء هذه الخبرة وان ما اثاره

بخصوص هذه الوسيلة مبني على أساس قانوني.

لكن حيث ان القرار المطعون فيه المؤيد للحكم المستأنف رد دفع الطاعن خرق الفصل 63 من ق م م بقوله « ان ما تمسك به الطاعن

من عدم احترام الخبرة لمقتضيات الفصل 63 من ق م م في غير محله لانه كما اجاب على ذلك الحكم المستأنف فان الخبير قام بما

يفرضه الفصل 63 المذكور واستدعى المستأنف بواسطة البريد المضمون مع الاشعار بالتوصل على نفس عنوانه المضمن بالمقال

الاستئنافي، وعليه فالحكم جاء سليما بعد ان اخذ بعين الاعتبار نتيجة الخبرة ولو ان المستأنف لم يحضرها طالما انه استدعى لها بصفة

قانونية « مما تكون مع الوسيلة خلاف الواقع فهي غير مقبولة.

لهذه الأسباب

قضى المجلس الأعلى برفض الطلب وبتحميل الطالب الصائر.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور اعلاه بقاعة الجلسات العادية بالمجلس الأعلى بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة السيدة الباتول الناصري رئيسا والمستشارين السادة : الطاهر سليم مقررة وعبد اللطيف مشبال وزبيدة التكلانتي وعبد الرحمان مزور وبمحضر المحامي العام السيدة فاطمة الحلاق وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة فتيحة موجب.